

Distr.  
GENERAL

S/24577  
21 September 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس  
مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة  
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الذي لم يحالفني الحظ في إلقائه في اجتماع مجلس الأمن في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بمناسبة اتخاذ القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(التوقيع) داغومير ديوكيتش

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

210992

.../...

210992 210992 92-45312

### المرفق

تعرب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن دهشتها إزاء مشروع القرار المعروف أمام مجلس الأمن وتوصية الجمعية العامة المتضمنة فيه . إن أحكام القرار تشكل سابقة خطيرة في أعمال هذه الهيئة والمنظمة الدولية ككل . فالقرار القاضي بعدم مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال الجمعية العامة يهدد على نحو خطير مبدأ عالمية المنظمة العالمية وطابعها الديمقراطي فضلا عن دورها كراع للسلم العالمي ومحفل للتعاون المتكافئ فيما بين الدول والشعوب . وليس له أي مبرر سياسي سليم أو أسس قانونية .

إن اتخاذ هذا القرار في وقت ينعقد فيه مؤتمر جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية يثير مخاوف خطيرة إزاء الدافع وراء هذه المبادرة .

وفي الواقع فإن المواقف المعلنة في مشروع القرار تنكر الحق المطلق لسكان بلد ما في الاحتفاظ بدولتهم ووجودها الدولي والقانوني في حالة انفصال جزء من ذلك البلد .

واسمحوا لي أن أشير إلى أن دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يتعهد بشكل واضح ومحدد بالوفاء بجميع التزامات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا . وفي حين أن أربع جمهوريات يوغوسلافية سابقة أعلنت استقلالها من طرف واحد وانفصلت عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، فإن شعب صربيا والجبل الأسود قد قرر ، من خلال ممارسة سيادته ، أن يظل في يوغوسلافيا . ولذلك ؟ فإن دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يقر سوى الحقائق القائمة . فهو يحمي الحق المشروع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في مواصلة الوجود الدولي والقانوني لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

ومن جهة أخرى ، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تسع بأية طريقة أن تحول دون انضمام الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ، غير أنها تواصل بشكل مشروع عضويتها في تلك المنظمات .

وقد ذكرت يوغوسلافيا رسميا في عدد من المناسبات أنها ليست لها مطالب إقليمية في أي من جاراتها . إننا نؤيد دائما حل جميع المسائل المعلقة عن طريق المفاوضات . وعلى أعضاء مجلس الأمن أن يدركوا ذلك كل الإدراك حيث أنهم ظلوا على علم بجميع الجهود والخطوات التي اتخذت من أجل إيجاد حل سياسي للآزمة اليوغوسلافية .

وليس من قبيل الصدفة أن يقبل المشاركون في مؤتمر لندن المقترحات الواردة في رسالة رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، السيد ميلان بانك ، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بوصفها أساسا وإطارا لحل الآزمة اليوغوسلافية .

إن يوغوسلافيا ، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، ظلت دائما ملتزمة بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومؤمنة إيماننا راسخا بأن الأمم المتحدة كانت ولا تزال الحصن الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين .

ولهذا السبب بالذات طلبنا إلى الأمم المتحدة أن تشارك بصورة فعالة ومباشرة في إيجاد حل سياسي .

وقد استغرق منها قبول ذلك الأمر حوالي السنة . وقد ضاع بالفعل وقت كبير . غير أن الأمم المتحدة والأمين العام ومبعوثه الشخصي ، السيد سايروس فانس ، قاموا أخيرا باتخاذ زمام المبادرة في الجهود السلمية الجارية ، إلى جانب رئاسة المجموعة الأوروبية ، والرايت اونورابل جون ميجر ومعاونيه .

وفي الوقت الذي تجرى فيه المناويزات السلمية تحت رعاية هذه المنظمة ، يصعب فهم أن مجلس الأمن على وشك التوصية بعدم مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

لذلك فإننا نرى أن هذا القرار لا أساس له وأن اتخاذه جائر وضار . فعدم مشاركة يوغوسلافيا في الجمعية العامة سيعرض دون شك عملية السلم التي شرع فيها للخطر ويشجع الجهات غير الراضية في التخلي عن خيار الحرب .

ومع ذلك فإن يوغوسلافيا ستعاني . وهذه حقيقة ، ويجون دورها العادل والنشط ، بما في ذلك دورها في الأمم المتحدة ، لا يمكن أن نتوقع حلا دائما وعادلا للمأساة اليوغوسلافية .

-----